التطورات النقدية والمصرفية
خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م

إعداد

إدارة الأبحاث الاقتصادية

ربيع الآخر ١٤٣٥ هـ / فبراير ٢٠١٤م

المحتويات

أولاً: التطورات النقدية ٣

١-١ عرض النقود ٣

١ -٢ القاعدة النقدية ٤

١ -٣ المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي ٤

١-٤ الأصول الاحتياطية ٥

ثانياً: السياسة النقدية ٦

ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي ٧

٣-١ الودائع المصرفية ٧

٣-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية ٨

٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية ٩

٣-٤ مطلوبات المصارف من القطاعين العام والخاص ١٠

٣-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية ١٢

٣-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي ١٢

٣-٧ واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية ١٣

٣-٨ صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية ١٥

رابعاً: تطورات التقنية المصرفية ١٦

خامساً: تطورات سوق الأسهم المحلية ١٧

سادساً: صناديق الاستثمار ١٨

سابعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة ١٨

ثامناً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الرابع ٢٠١٣م ١٩

تاسعاً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الرابع ٢٠١٣م ٢٠

أولاً: التطورات النقدية:

١-١ عرض النقود

حقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ٤,٠ في المئة (٥٩,٩ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٥٤٥,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٣ في المئة (١٨,٩ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م نمواً سنوياً نسبته ١٠,٩ في المئة (١٥١,٤ مليار ريال) (رسم بياني رقم ١).

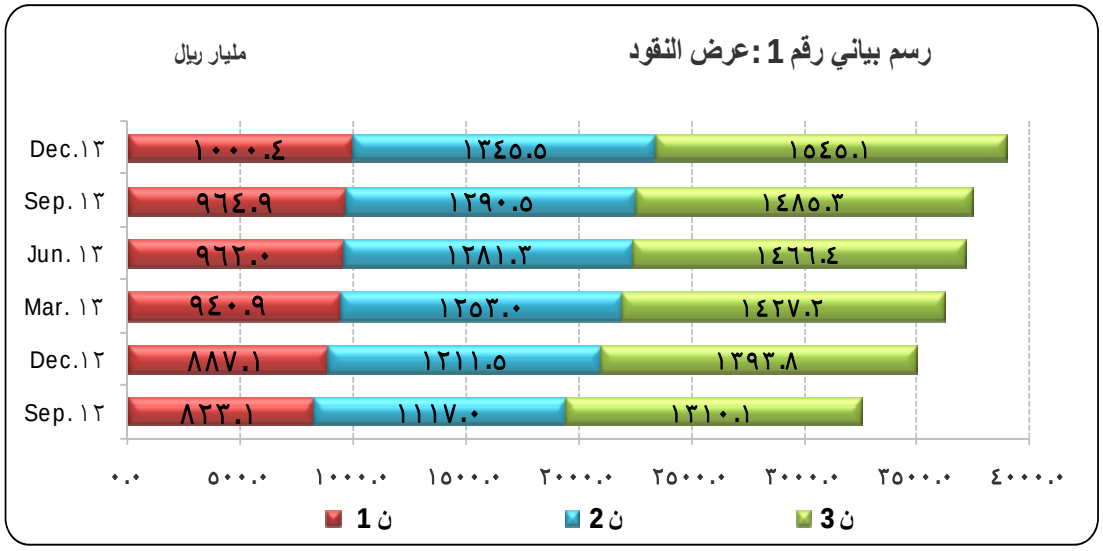

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن٣) خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م، يلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنسبة ٣,٧ في المئة (٣٥,٦ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٠٠٠,٤ مليار ريال أو ما نسبته ٦٤,٧ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٣ في المئة (٢,٩ مليار ريال) في الربع السابق. كما سجل بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٢,٨ في المئة (١١٣,٣ مليار ريال). أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ٤,٣ في المئة (٥٥,٠ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٣٤٥,٥ مليار ريال أو ما نسبته ٨٧,١ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٧ في المئة (٩,٢ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١١,١ في المئة (١٣٣,٩ مليار ريال).

١-٢ القاعدة النقدية

ارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ١٢,٥ في المئة (٣٨,٣ مليار ريال) لتبلغ ٣٤٣,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٩ في المئة (٨,٧ مليار ريال) في الربع السابق. في حين سجلت بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م انخفاضاً سنوياً نسبته ٢,٠ في المئة (٧,١ مليار ريال).

وبتحليل مكونات القاعدة النقدية يلاحظ أن النقد المتداول خارج المصارف في الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ارتفع بنسبة ٢,٩ في المئة (٤,١ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٤٣,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,١ في المئة (٠,٢ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجل بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٧,٥ في المئة (١٠,٠ مليار ريال).

وارتفعت ودائع المصارف لدى المؤسسة في الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ٢٥,٣ في المئة (٣٥,٨ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٧٧,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٥ في المئة (٦,١ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجلت بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م انخفاضاً سنوياً نسبته ١٠,٤ في المئة (٢٠,٦ مليار ريال)، وحقق النقد في الصندوق انخفاضاً نسبته ٦,٧ في المئة (١,٧ مليار ريال) ليبلغ نحو ٢٣,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٠,٦ في المئة (٢,٤ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجل بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٨,١ في المئة (٣,٥ مليار ريال).

١-٣ المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى أن إجمالي الموجودات الأجنبية قد حققت خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ٣,٢ في المئة (٨٤,٦ مليار ريال) لتبلغ ٢٧٠٠,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٧ في المئة (٦٩,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٠,٨ في المئة (٢٦٣,٨ مليار ريال) بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م، وسجل صافي الأصول الأجنبية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ٣,٢ في المئة (٨٣,٢ مليار ريال) ليبلغ ٢٦٨٧,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٧ في المئة (٦٩,٠ مليار ريال) في الربع السابق. كما سجل بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٠,٧ في المئة (٢٥٩,٢ مليار ريال)، (رسم بياني رقم ٢).

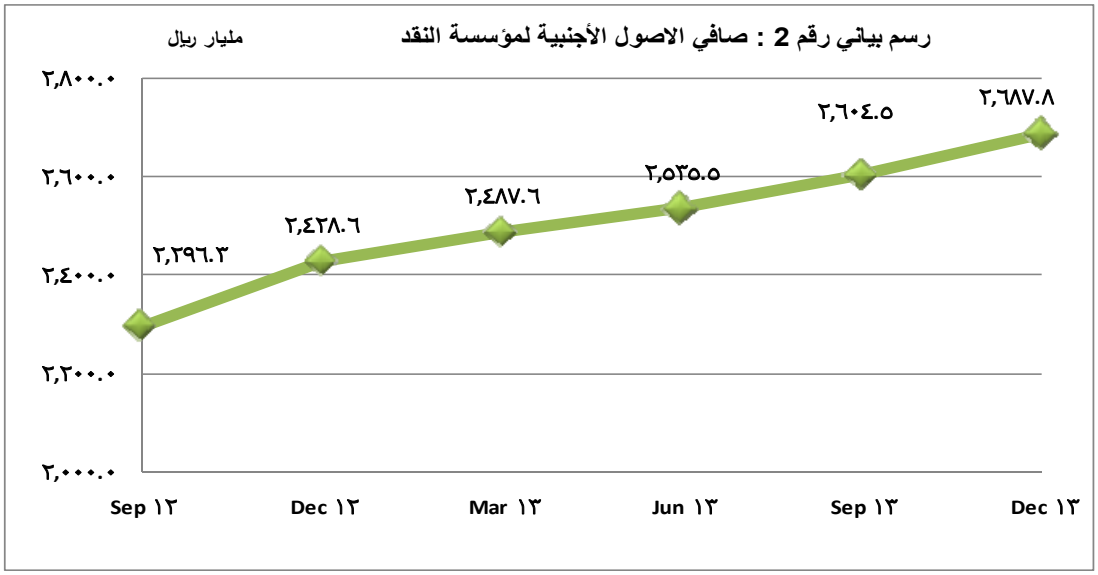

وحقق إجمالي الودائع بالعملة المحلية لجهات أجنبية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ١٢,٣ في المئة (٠,٧ مليار ريال) ليبلغ ٦,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٤ في المئة (٠,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٥٥,٤ في المئة (٢,٣ مليار ريال) بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م.

١-٤ الأصول الإحتياطية

سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ٣,٢ في المئة (٨٣,٥ مليار ريال) ليبلغ ٢٧٢١,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٧ في المئة (٧٠,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين حقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٠,٥ في المئة (٢٥٩,٣ مليار ريال) بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م (رسم بياني رقم ٣).

رسم بياني رقم 3 : الأصول الاحتياطية

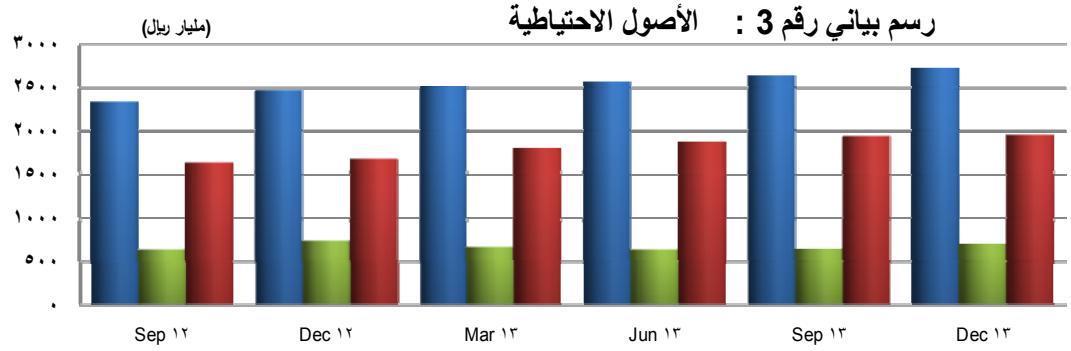

	Sep ١٢	Dec ١٢	Mar ١٣	Jun ١٣	Sep ١٣	Dec ١٣
إجمالي الأصول	٢,٣٣٠.٠	٢,٤٦٢.٢	٢,٥١٩.٣	٢,٥٦٧.٧	٢,٦٣٨.٠	٢,٧٢١.٥
نقد اجنبي وودائع في الخارج	٦٣٧.١	٧٣٧.٣	٦٧٢.١	٦٣٨.٢	٦٥١.٨	٧١٦.٦
إستثمارات في أوراق مالية في الخارج	١,٦٣٣.٤	١,٦٦٥.٢	١,٧٩٠.٤	١,٨٧٢.٨	١,٩٢٨.٣	١,٩٤٧.٧

وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية للربع الرابع من عام ٢٠١٣م فقد بلغ الوضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ١٩,٤ مليار ريال بانخفاض نسبته ٤,٢ في المئة (٠,٨ مليار ريال) عن الربع السابق، في حين حققت الودائع في الخارج ارتفاعاً نسبته ٩,٩ في المئة (٦٤,٨ مليار ريال) عن الربع السابق لتبلغ ٧١٦,٦ مليار ريال، كما ارتفعت الإستثمارات في أوراق مالية في الخارج بنسبة ١,٠ في المئة (١٩,٤ مليار ريال) عن الربع السابق لتبلغ ١٩٤٧,٧ مليار ريال. كما ارتفع رصيد حقوق السحب الخاصة بنسبة ٠,٤ في المئة (٠,١ مليار ريال) عن الربع السابق ليبلغ ٣٦,٢ مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند ١٦٢٤ مليون ريال.

ثانياً: السياسة النقدية:

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م في إتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي واستقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي. وقد تبنت المؤسسة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م نفس الإجراءات المتبعة خلال الربع الثالث من عام٢٠١٣م وهي الإبقاء على معدل اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) دون تغيير عند ٢,٠ في المئة، كذلك الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند ٠,٢٥ في المئة. وقد بلغ المتوسط اليومي لما قامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء ٧٤ مليون ريال خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م مقابل ٣٢٤ مليون ريال في الربع السابق.

وبلغ متوسط اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس اليومي للفترة نفسها ٦٥,٦ مليار ريال مقارنة بمتوسط يومي بلغ ٤٨,٥ مليار ريال في الربع السابق. كما أبقت المؤسسة على نسبة الاحتياطي القانوني (Cash Reserve Ratio) على الودائع تحت الطلب عند ٧,٠ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤,٠ في المئة.

ولتشجيع المصارف المحلية على التوسع في الإقراض، أبقت المؤسسة على احتساب تسعيرة أذونات الخزينة دون تغيير على أساس٨٠,٠ في المئة من تسعيرة فائدة الإيداع بين البنوك (SIBID) وأبقت سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية عند (٩) مليار ريال.

وانخفضت أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة شهور (SIBOR) في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م لتبلغ ٠,٩٢ في المئة، وبلغ الفارق بين أسعار الفائدة بين الريال والدولار لفترة ثلاثة شهور(لصالح الريال) ٦٨ نقطة أساس في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م مقابل ٧٠ نقطة أساس في نهاية الربع السابق.

ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي:

٣-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ٤,١ في المئة (٥٥,٨ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٤٠٢,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٤ في المئة (١٨,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١١,٢ في المئة (١٤١,٤ مليار ريال). في حين بلغت نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي عرض النقود (ن٣) ٩٠,٧ في المئة (رسم بياني رقم ٤).

رسم بياني رقم 4 :الودائع المصرفية حسب النوع

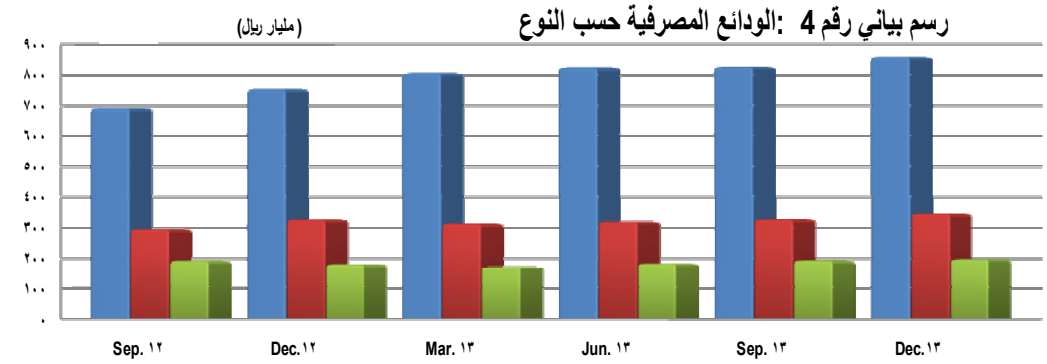

	Sep. ١٢	Dec.١٢	Mar. ١٣	Jun. ١٣	Sep. ١٣	Dec.١٣
الودائع تحت الطلب	٦٩٣.٠	٧٥٤.٠	٨٠٥.٦	٨٢٣.١	٨٢٥.٨	٨٥٧.٣
الودائع الزمنية والإدخارية	٢٩٣.٩	٣٢٤.٤	٣١٢.١	٣١٩.٤	٣٢٥.٦	٣٤٥.٠
الودائع الأخرى شبه النقدية	١٩٣.١	١٨٢.٢	١٧٤.١	١٨٥.٠	١٩٤.٧	١٩٩.٧

وباستعراض تطور مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م، يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة ٣,٨ في المئة (٣١,٥ مليار ريال) لتبلغ نحو ٨٥٧,٣ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٣ في المئة (٢,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق. وبنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م حققت الودائع تحت الطلب ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,٧ في المئة (١٠٣,٣ مليار ريال). كما ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ٦,٠ في المئة (١٩,٤ مليار ريال) لتبلغ ٣٤٥,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٠ في المئة (٦,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٦,٤ في المئة (٢٠,٦ مليار ريال). وارتفعت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ٢,٥ في المئة (٤,٩ مليار ريال) لتبلغ ١٩٩,٧ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٣ في المئة (٩,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، كما حققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٩,٦ في المئة (١٧,٥ مليار ريال).

٣-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م حوالي ١٨٩٣,٣ مليار ريال بارتفاع نسبته ٣,١ في المئة (٥٧,٧ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٥ في المئة (٢٨,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجلت بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٩,٢ في المئة (١٥٩,١ مليار ريال).

٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م انخفاضاً نسبته ٢,٢ في المئة (٤,٧ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢١٠,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع بنسبة ٠,٧ في المئة (١,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين سجل انخفاضاً سنوياً نسبته ١,٠ في المئة (٢,١ مليار ريال)، مشكلاً مانسبته ١١,١ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ١١,٧ في المئة في نهاية الربع السابق. (رسم بياني رقم ٦).

رسم بياني رقم 6 : الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية
(مليار ريال)

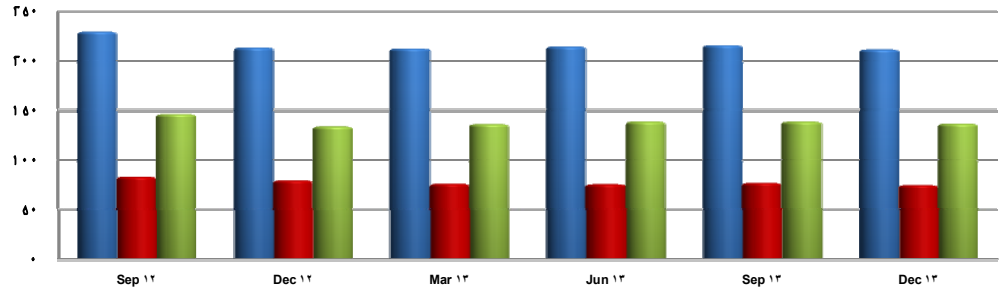

	Sep ١٢	Dec ١٢	Mar ١٣	Jun ١٣	Sep ١٣	Dec ١٣
الأصول الأجنبية	٢٢٩.٦	٢١٢.٨	٢١١.٧	٢١٣.٩	٢١٥.٣	٢١٠.٧
المطلوبات الأجنبية	٨٣.٤	٧٩.٤	٧٥.٩	٧٥.٤	٧٦.٨	٧٤.٤
صافي الأصول الأجنبية	١٤٦.٢	١٣٣.٤	١٣٥.٨	١٣٨.٥	١٣٨.٥	١٣٦.٣

سجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية انخفاضاً خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م نسبته ٣,٢ في المئة (٢,٤ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٧٤,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٩ في المئة (١,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجلت انخفاضا سنوياً نسبته ٦,٣ في المئة (٥,٠ مليار ريال)، مشكلةً بذلك نسبة ٣,٩ في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ٤,٢ في المئة في نهاية الربع السابق. وانخفض صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ١,٦ في المئة (٢,٣ مليار ريال) ليبلغ ١٣٦,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبتة ٠,٠١ في المئة (٠,٠٤ مليار ريال) خلال الربع السابق.

٣-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ائتمان مصرفي واستثمارات) خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ١,٨ في المئة (٢٥,٠ مليار ريال) ليبلغ ١٣٩٩,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٨ في المئة (٢٣,٩ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م نسبته ١٤,٤ في المئة (١٧٦,٦ مليار ريال)، وبلغت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام ٩٩,٨ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بنسبة ١٠٢,١ في المئة في نهاية الربع السابق.

٣-٤-١ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ١,٦ في المئة (١٧,٩ مليار ريال) لتبلغ نحو ١١٢٣,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٢ في المئة (٢٣,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م نسبته ١٢,٥ في المئة (١٢٤,٥ مليار ريال). وبلغت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م نحو ٨٠,١ في المئة، مقارنة بنسبة ٨٢,١ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٥).

٣-٤-٢ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ٣,٠ في المئة (٨,٠ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٢٧٢,٩ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٣ في المئة (٠,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٣,٦ في المئة (٥٢,١ مليار ريال). وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات من القطاع العام وشبه العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م حوالي ١٩,٥ في المئة، مقارنة بنسبة ١٩,٧ في المئة في نهاية الربع السابق(رسم بياني رقم ٥).

رسم بياني رقم 5 : مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

(مليار ريال)

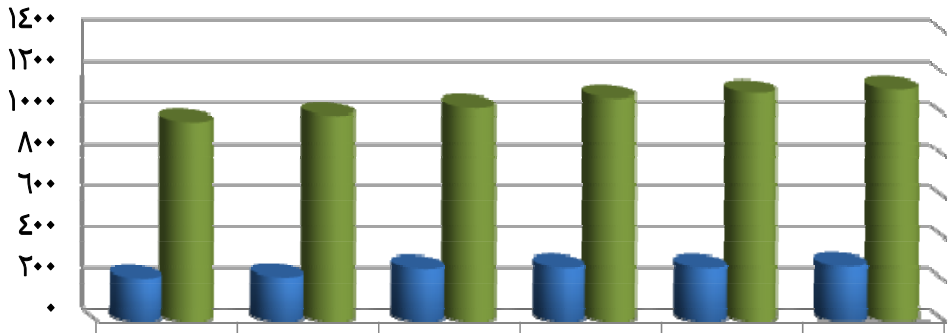

	Sep ١٢	Dec ١٢	Mar ١٣	Jun ١٣	Sep ١٣	Dec ١٣
القطاع العام	٢١٤.٥	٢٢٠.٨	٢٦٠.٦	٢٦٥.٧	٢٦٤.٨	٢٧٢.٩
القطاع الخاص	٩٦٥.٣	٩٩٩.١	١٠٣٤.٤	١٠٨٢	١١٠٥.٨	١١٣٣.٦

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال (للقطاع الخاص والعام) خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م مقارنة بالربع السابق، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي قصير الأجل بنسبة ٢,٨ في المئة (١٦,٦ مليار ريال) ليبلغ ٦٠٣,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبتة ٢,٦ في المئة (١٤,٧ مليار ريال) في الربع السابق، وكذلك ارتفع الائتمان المصرفي متوسط الأجل بنسبة ٤,٣ في المئة (٨,٨ مليار ريال) ليبلغ ٢١١,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٧ في المئة (١,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق، بينما انخفض الائتمان المصرفي طويل الأجل بنسبة ٣,٩ في المئة (١٢,٦ مليار ريال) ليبلغ نحو ٣٠٥,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٩ في المئة (٩,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق.

٣-٤-٣ مطلوبات المصارف التجارية حسب النشاط الاقتصادي

ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ١,٢ في المئة (١٢,٨ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١١٢٠,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٣ في المئة (٢٥,١ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٢,٠ في المئة (١٢٠,٥ مليار ريال). وبتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التعدين والمناجم بنسبة ١٩,٢ في المئة (٢,٦ مليار ريال)، ولقطاع الخدمات بنسبة ٦,٩ في المئة (٤,١ مليار ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ٦,٥ في المئة (٢,١ مليار ريال)، ولقطاعات أخرى بنسبة ١,٨ في المئة (٧,٥ مليار ريال)، ولقطاع التجارة بنسبة ١,٨ في المئة (٤,٠ مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة ٠,١ في المئة (٠,١ مليار ريال).

وفي المقابل انخفض التمويل المصرفي لقطاع البناء والتشييد بنسبة ٣,٣ في المئة (٢,٦ مليار ريال)، ولقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٢,٣ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة ١,٧ في المئة (٠,٦ مليار ريال)، ولقطاع التمويل بنسبة ٧,٣ في المئة (٢,٢ مليار ريال)، وللقطاع العام وشبه العام بنسبة ٤,٣ في المئة (٢,٠ مليار ريال).

٣-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

انخفض رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ٠,٥ في المئة (١,٢ مليار ريال) ليبلغ ٢٢٥,٨ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٠ في المئة في الربع السابق. وبلغت نسبة رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م حوالي ١٦,١ في المئة، مقارنة بنسبة ١٦,٩ في المئة في نهاية الربع السابق، وارتفع معدل نموها السنوي في الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ٧,٨ في المئة (١٦,٤ مليار ريال). وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الرابع من عام ٢٠١٣م حوالي ٧,٥ مليار ريال مقارنة بنحو ٩,١ مليار ريال خلال الربع الثالث أي بانخفاض نسبته ١٧,٦ في المئة (١,٦ مليار ريال)، وحققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٥,٦ في المئة (١,٢ مليار ريال).

وفي نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ ١٧٦٨ فرعاً بزيادة (٣٣) فرعاً عن الربع السابق.

٣-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

٣-٦-١ مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ٣,٥ في المئة (٢٨,٧ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٨٥٢,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٠٥ في المئة (٠,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٩,١ في المئة (١٣٦,٦ مليار ريال). ويلاحظ ارتفاع المشتريات من العملاء بنسبة ٢٦,٣ في المئة (١٦,٣ مليار ريال)، والمشتريات من المصارف المحلية بنسبة ٥,٤ في المئة (٩,٩ مليار ريال)، والمشتريات من المصارف الخارجية بنسبة ٤,٦ في المئة (١٨,١ مليار ريال)، والمشتريات من مؤسسة النقد بنسبة ٣,٢ في المئة (٤,٢ مليار ريال). وفي المقابل انخفضت المشتريات من المصادر الأخرى بنسبة ٤١,٤ في المئة (١٩,٨ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

٣-٦-٢ مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفعت مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ٨,٣ في المئة (٦٠,٢ مليار ريال) لتبلغ نحو ٧٨٦,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٥,٣ في المئة (٤٠,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق. وخلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م حققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ١١,٧ في المئة (٢٨,٣ مليار ريال)، وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق، فقد ارتفعت المبيعات لجهات حكومية بنسبة ٤٢,٨ في المئة (١,٣ مليار ريال)، ومبيعات المصارف من النقد الأجنبي لمؤسسة النقد بنسبة ٣٠,٣ في المئة (٠,١ مليار ريال)، والمبيعات للمصارف داخل المملكة بنسبة ١٨,١ في المئة (٢٨,١ مليار ريال)، والمبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة ٩,٧ في المئة (٩,٩ مليار ريال)، والمبيعات للمصارف خارج المملكة بنسبة ٦,٩ في المئة (٢٤,٤ مليار ريال) وفي المقابل انخفضت المبيعات للصيارفة بنسبة ٢١,٨ في المئة (٠,٤ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

رسم بياني رقم 7 : مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الاجنبي

(مليار ريال)

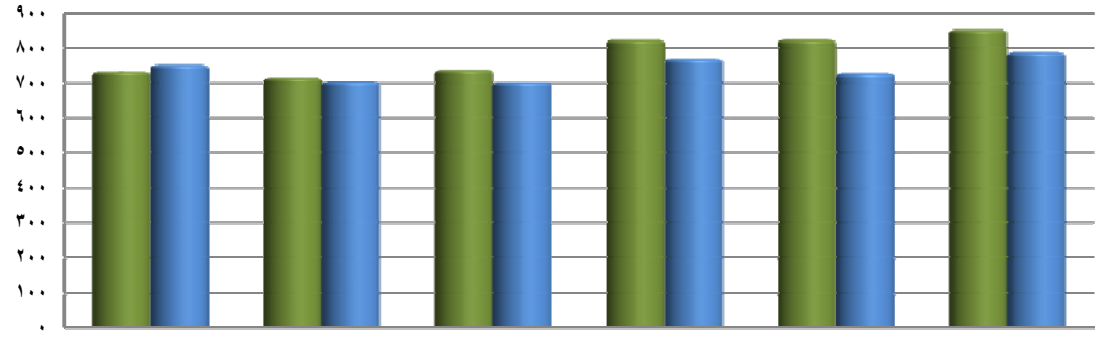

	Sep ١٢	Dec ١٢	Mar ١٣	Jun ١٣	Sep ١٣	Dec ١٣
مشتريات	٧٣١.١	٧١٥.٦	٧٣٥.٩	٨٢٣.١	٨٢٣.٥	٨٥٢.٣
مبيعات	٧٥١.٤	٧٠٤.٥	٧٠٢.٩	٧٦٧.٥	٧٢٦.٦	٧٨٦.٧

٣-٧ واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

سجلت واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل انخفاضاً خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م نسبته ٦,٥ في المئة (٤,١ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٥٩,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٨ في المئة (٠,٥ مليار ريال) في الربع السابق. وحققت انخفاضاً سنوياً بنسبة ٥,٠ في المئة (٣,١ مليار ريال). وقد ارتفع

التمويل لواردات السلع الأخرى بنسبة ٠,٤ في المئة (٠,١ مليار ريال). وفي المقابل انخفض تمويل واردات المواد الغذائية بنسبة ٢٠,٩ في المئة (١,٩ مليار ريال)، والتمويل لواردات السيارات بنسبة ٨,٨ في المئة (١,٣ مليار ريال)، والتمويل لواردات الأجهزة بنسبة ١,٧ في المئة (٠,٠٢ مليار ريال)، والتمويل لواردات المنسوجات والملبوسات بنسبة ٧,٢ في المئة (٠,١ مليار ريال)، والتمويل لواردات مواد البناء بنسبة ٦,٢ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، والتمويل لواردات الآلات بنسبة ١٢,٦ في المئة (٠,٦ مليار ريال).

وفي مجال واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م، فقد سجل إجمالي تلك الاعتمادات ارتفاعاً نسبته ١٢,٧ في المئة (٥,٩ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٥٢,٢ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٤,٩ في المئة (٢,٤ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ٤,٤ في المئة (٢,٢ مليار ريال). وقد ارتفعت الاعتمادات المستندية للسلع الأخرى بنسبة ٢٨,٠ في المئة (٥,١ مليار ريال)، ولواردات السيارات بنسبة ١١,٩ في المئة (١,٣ مليار ريال)، ولواردات الآلات بنسبة ١٠,١ في المئة (٠,٤ مليار ريال)، ولواردات المنسوجات والملبوسات بنسبة ٧,٥ في المئة (٠,٠٤ مليار ريال)، ولواردات مواد البناء بنسبة ٦,٠ في المئة (٠,٢ مليار ريال). وفي المقابل انخفضت مبالغ الاعتمادات المستندية لواردات المواد الغذائية بنسبة ١٧,٨ في المئة (١,٢ مليار ريال)، ولواردات الأجهزة بنسبة ٤,٥ في المئة (٠,٠٥ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٨).

رسم بياني رقم 8 :واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

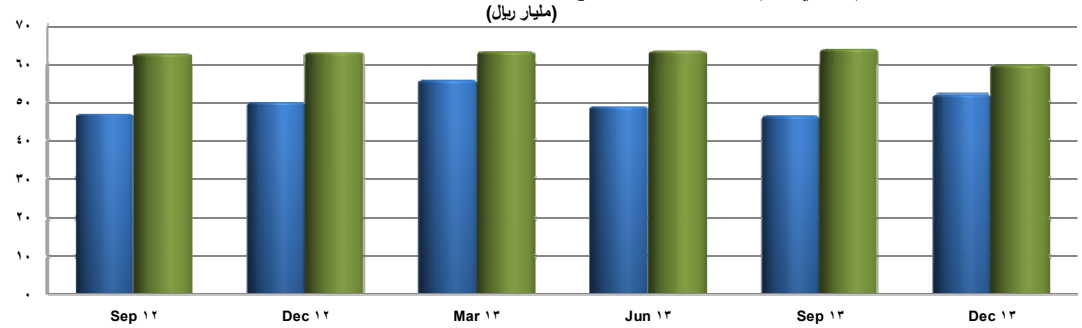

	Sep ١٢	Dec ١٢	Mar ١٣	Jun ١٣	Sep ١٣	Dec ١٣
الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة	٤٧.١	٥٠.١	٥٥.٨	٤٨.٧	٤٦.٤	٥٢.٢
الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل	٦٢.٦	٦٣	٦٣.٢	٦٣.٤	٦٣.٩	٥٩.٨

٣-٨ صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

سجلت صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المفتوحة ارتفاعاً خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م نسبته ٥,١ في المئة (١,٩ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٤٠,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٠١ في المئة (٠,٠١ مليار ريال) في الربع السابق. كما حققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٧,٩ في المئة (٦,١ مليار ريال). وقد ارتفع تمويل صادرات المواد الكيميائية والبلاستيكية بنسبة ١٢,٥ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، وتمويل صادرات المنتجات الصناعية الأخرى بنسبة ٥,٢ في المئة (١,٨ مليار ريال)، وتمويل كل من صادرات الزراعة والإنتاج الحيواني بنسبة ٠,٢ في المئة (٥,٨ مليار ريال)، (رسم بياني رقم ٩).

وبدراسة التوزيع الجغرافي لاتجاهات الاعتمادات المفتوحة لتمويل الصادرات حسب البلدان المصدر إليها خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م، يلاحظ ارتفاع تمويل الصادرات إلى دول أمريكا الشمالية بنسبة ٢١١,٧ في المئة (٠,٠٥ مليار ريال)، وتمويل صادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة ١٢٣,٨ في المئة (٩,٥ مليار ريال). وفي المقابل انخفض تمويل الصادرات إلى بلدان أوروبية أخرى بنسبة ١,٠ في المئة (٠,٠١ مليار ريال)، وإلى الدول العربية بنسبة ٠,٧ في المئة (٠,٠١ مليار ريال)، وإلى دول أوروبا الغربية بنسبة ٤١,٥ في المئة (٠,٥ مليار ريال) وإلى أمريكا اللاتينية بنسبة ٥٩,٤ في المئة (٠,٦ مليار ريال)، وإلى البلدان الأخرى بنسبة ٢٦,٠ في المئة (٦,٥ مليار ريال).

رسم بياني رقم 9 : صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

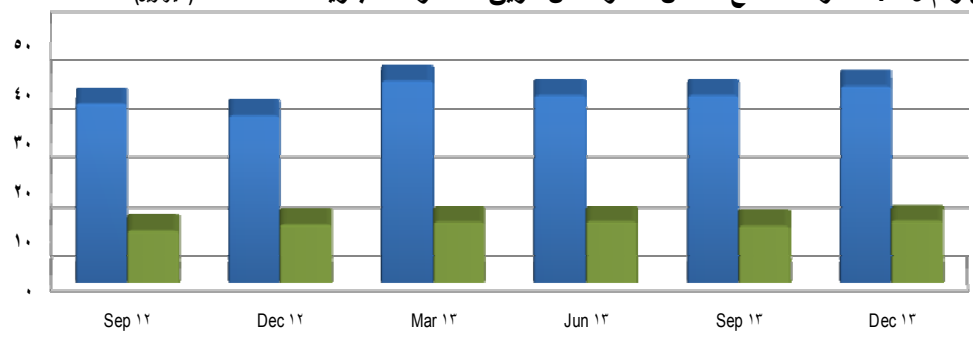

	Sep ١٢	Dec ١٢	Mar ١٣	Jun ١٣	Sep ١٣	Dec ١٣
الاعتمادات المفتوحة	٣٦.٤	٣٤.٠	٤١.١	٣٨.١	٣٨.١	٤٠.٠
الاعتمادات المسددة	١٠.٥	١١.٨	١٢.٣	١٢.٤	١١.٥	١٢.٥

رابعاً: تطورات التقنية المصرفية

٤-١ نظام سريع

تبين الإحصاءات أن مجموع قيمة عمليات نظام سريع في الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بلغ ١١,٧ مليار ريال (أي ٣,١ مليار دولار أمريكي تقريباً)، من خلال ٢,٠ مليون رسالة تحتوي ما مجموعه ١٥,٣ مليون حوالة عبر نظام "سريع"، وبلغ مجموع قيمة المدفوعات المفردة ١١,٣ مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة ٠,٤ مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو ١,٢ مليار ريال أي بارتفاع نسبته ١٢,٩ في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف ١٠,٥ مليار ريال.

٤-٢ الشبكة السعودية للمدفوعات

أما فيما يتعلق بتطورات الشبكة السعودية للمدفوعات، فقد بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ما يقارب ٣٣٧ مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها ١٦٤,٥ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات الشبكة السعودية. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال نقاط البيع خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م نحو ٧٧,٧ مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها ٣٥,٠ مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي ١٣٨٨٣ جهازاً بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو ١٧,٨ مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م أكثر من ١٠٧,٨ ألف جهاز.

٤-٣ المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الرابع من عام ٢٠١٣م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي ١,٧ مليون شيكاً بقيمة إجمالية بلغت ٢٢٩,٩ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو ١,٦ مليون شيك بقيمة إجمالية بلغت ١٦٤,٩ مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات المصدَّقة حوالي ٢٠٧,٦ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت٦٥,٠ مليار ريال.

خامساً : تطورات سوق الأسهم المحلية

ارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ٧,٢ في المئة ليبلغ ٨٥٣٥,٦ نقطة، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٣ في المئة في الربع السابق، في حين حقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٥,٥ في المئة. وانخفض عدد الأسهم المتداولة في الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ١٢,٠ في المئة ليبلغ حوالي ١١,٠ مليار سهم، مقارنة بانخفاض نسبته ١٩,٧ في المئة في الربع السابق، في حين انخفض عدد الأسهم المتداولة سنوياً بنسبة ٠,٥ في المئة. وانخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ٦,٣ في المئة لتبلغ نحو ٢٩٤,٥ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٠,٠ في المئة في الربع السابق، في حين سجلت انخفاضاً سنوياً نسبته ٥,٨ في المئة.

وارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ١٠,٥ في المئة لتبلغ ١٧٥٣ مليار ريال مقارنة بالربع السابق الذي ارتفعت فيه بنسبة ٥,٩ في المئة، في حين حققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٥,٢ في المئة. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م انخفاضاً نسبته ١٤,٨ في المئة ليبلغ حوالي ٥,٢ مليون صفقة، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٨,١ في المئة في الربع السابق، وسجلت انخفاضاً سنوياً نسبته ٣٢,٨ في المئة (رسم بياني رقم ١٠).

رسم بياني رقم 10 : مؤشر سوق الاسهم

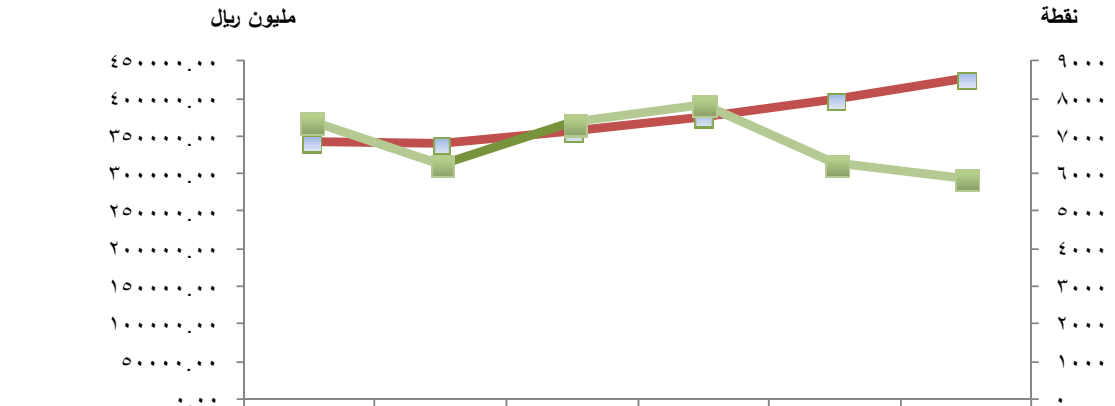

	Sep ١٢	Dec ١٢	Mar ١٣	Jun ١٣	Sep ١٣	Dec ١٣
مؤشر سوق الاسهم	٦٨٣٩.٨٣	٦٨٠١.٢٢	٧١٢٥.٧٣	٧٤٩٦.٥٧	٧٩٦٤.٩١	٨,٥٣٥.٦
قيمة الاسهم المتداولة	٣٦٩٩١٩.٧٣	٣١٢٦٧٥.٣٥	٣٦٨٤٩٤.٦٧	٣٩٢٣١٩.٣٣	٣١٤٣٠٣.٠٠	٢٩٤٥٤٩.٠٢

المصدر: تداول، وهيئة السوق المالية

سادساً: صناديق الاستثمار

انخفضت إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ٠,٢ في المئة (٠,٢ مليار ريال) ليبلغ ١٠٣,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,١ في المئة (٣,١ مليار ريال) في الربع السابق. وارتفع سنوياً بنسبة ١٧,٢ في المئة (١٥,١ مليار ريال).

وبتحليل إجمالي أصول الصناديق، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية بنسبة ٣,٣ في المئة (٢,٦ مليار ريال) في الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ليبلغ ٨١,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٦ في المئة (١,٣ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت الأصول المحلية ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٧,٣ في المئة (١٢,١ مليار ريال)، وسجلت الأصول الأجنبية انخفاضاً نسبته ١١,٦ في المئة (٢,٨ مليار ريال) في الربع الرابع من عام ٢٠١٣م لتبلغ ٢١,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٣ في المئة (١,٨ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٦,٨ في المئة (٣,١ مليار ريال).

وانخفض عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ١,٣ في المئة (٣٤٣٤ مشترك) ليبلغ ٢٥٨,١ ألف مشترك، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٥ في المئة (٣٩٦٨ مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين انخفاضاً سنوياً نسبته ٦,٣ في المئة (١٧٥١٤ مشترك)، أما بالنسبة لعدد الصناديق العاملة، فقد انخفضت بنسبة ٢,٩ في المئة (٧ صناديق) ليبلغ ٢٣٦ صندوقاً في الربع الرابع من عام ٢٠١٣م، مقارنة مع ٢٤٣ صندوقاً خلال الربع السابق.

سابعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة:

سجل إجمالي القروض القائمة لمؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ٣,٠ في المئة (٧,٨ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢٦٥,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٥ في المئة (٨,٨ مليار ريال) في الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٨,٢ في المئة (٤٠,٩ مليار ريال).

أما فيما يخص إجمالي الممنوح الفعلي من القروض في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م، فقد انخفض بنسبة ١٣,١ في المئة (١,٨ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٣٢,٦ في المئة (٣,٣ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت انخفاضاً سنوياً نسبته ١٣,٧ في المئة. كما انخفض إجمالي القروض

المسددة لمؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م بنسبة ٨,٣ في المئة (٠,٤ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٦,٩ في المئة (٠,٣ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٣,٧ في المئة. وانخفض صافي إقراض مؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م بنسبة ١٥,٤ في المئة (١,٤ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٦٦,٥ في المئة (٣,٦ مليار ريال) في الربع السابق، وحقق انخفاضاً سنوياً نسبته ٢٥,٤ في المئة.

وبتفصيل مؤسسات الإقراض المتخصصة، يلاحظ ارتفاع القروض الممنوحة من صندوق التنمية الزراعية في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م بنسبة ٢٤,٤ في المئة (٠,٠٤ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٣٠,٠ في المئة (٠,٠٧ مليار ريال) في الربع السابق. وفي المقابل انخفضت القروض الممنوحة من البنك السعودي للتسليف والادخار في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م بنسبة ٠,١ في المئة (٠,٠٠١ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٦ في المئة (٠,٠١ مليار ريال) في الربع السابق، والقروض الممنوحة من صندوق التنمية الصناعية السعودي في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م بنسبة ٣٦,٧ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٥٤,٩ في المئة (٠,٦ مليار ريال) في الربع السابق. وبالنسبة لتسديد مبالغ الإقراض فقد انخفضت التسديدات للبنك السعودي للتسليف والادخار بنسبة ١٦,٠ في المئة (٠,٢ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ١٢,٩ في المئة (٠,١ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفعت التسديدات لصندوق التنمية العقارية في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م بنسبة ١٩,٥ في المئة (٠,٠٩ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٣٧,٢ في المئة (٠,٣ مليار ريال) في الربع السابق.

ثامناً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م

أصدرت مؤسسة النقد العديد من التعاميم للقطاع المصرفي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م:

- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٤١٠٠٠١٣٤٣١٩ وتاريخ ١٤٣٤/١١/٢٥هـ بشأن تحديث التعرفة البنكية على الحسابات والخدمات المصرفية الشخصية التي يجوز أن تحصلها البنوك من عملائها الأفراد.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٤١٠٠٠٣٤٣٢٨ وتاريخ ١٤٣٤/١١/٢٥هـ بشأن الوثيقة الاستشارية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بشأن المتطلبات الهامشية للمشتقات المقاصة لا مركزيًا.

- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٤١٠٠٠١٤١٨٣٥ وتاريخ ١٤٣٤/١٢/٢٢هـ بشأن إصدار مشروع قواعد تصنيف القروض واحتياطياتها.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٤١٠٠٠١٤١٨٣٧ وتاريخ ١٤٣٤/١٢/٢٢هـ الإيضاحي حول متطلبات التعيين في المناصب القيادية في المؤسسات الخاضعة لإشراف المؤسسة المتضمن حصر الوظائف الأساسية التي يجب على البنوك الحصول على موافقة المؤسسة المسبقة قبل التعيين عليها.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٥١٠٠٠١٣٤١٣ وتاريخ ١٤٣٥/٠١/٣٠هـ بشأن الوثيقة الاستشارية للجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن المراجعة الأساسية لدفتر التداول: إطار مخاطر السوق.

تاسعاً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٨م الموافق ١٤٣٤/١٢/٢٣هـ بالموافقة على نظام صرف المساعدات التي تقدمها الدولة للمتضررين من سيول وحرائق ونحو ذلك.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٨م الموافق ١٤٣٤/١٢/٢٣هـ بالموافقة على نظام السياحة (الإيواء السياحي وأسعار خدمات الأنشطة والمهن السياحية).
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٣/١١/٤م الموافق ١٤٣٥/١/١هـ بالموافقة على صرف مكافأة مالية بنسبة ٥ في المئة من قيمة الأموال المصادرة بحكم قضائي لمن يبلغ داخل المملكة من غير العاملين في المؤسسات المالية، والأعمال المهمة غير المالية، والمنظمات غير الهادفة للربح عن عمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب إذا قدم دليلاً يصلح الاستناد إليه في البدء في التحقيق.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٣/١١/٤م الموافق ١٤٣٥/١/١هـ بالموافقة على مشروع النقل العام في المدينة المنورة.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٦م الموافق ١٤٣٥/٢/١٣هـ بالموافقة على نظام جرائم الإرهاب وتمويله، المنصوص عليها في نظام مكافحة غسل الأموال.